

بدر العلاء

في شرح المقولات

لابن القرداغ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا جامع لجواهر العقول مكيفة بالعلوم
ونصير على هيدول صور المنطق والمفهوم وعلى الله
القائمين بالاضافة الى كيسة اوضاعه كالنجوم
واصحاب المنفعين بتزكية النفوس الفاعل المذموم
وكعبه فيقول المحتاج الى اللطيف المنين عمر ابن
الشيخ محمد امين القزويني عفي عنهما الهادي
لما كانت رسالة المقدسات للمولى الفرج رحمه الله
مع صفر حجبها مشتملة على فوائد منيفة اردت ان

خبر العالمة بها كلها على ما تحته ولها
 جميع مقوله بغير محلة سمي من الآ
 والمباينة

الكتب عليها فوائد شريفة وزوائد لطيفة مجتنباً

عن الإيجاز الممل والأطواب المخل وسميته ببدر العلأ

في كشف المقولات نفع الله به كل عارف أمين بحمد سيد

المرسلين أعلم أن الفهم من المتكلم وهو الصبر في

الحاصلة من الشيء عند الإدراك هو قتل النظر عن

اتصافه بها أفسامه ثلثة لأن ما ان لا تصح ذاته من

أما زعي الكائن للصبر حال وجده أي دون الممكن للصبر حال

حيث هو للصبر أو للصبر أو تصح لها بقدر إبابه عن

واجب متمنع ممكن خاص

الفرق بين للصبر والعدو على وجه البدل فالأول الدواب

وهو الباري تعالى والثاني للتمتع كثير كثير والثالث اليمين الخ

كالحيوان وقيل بالخاص لا إطلاقه على ما سلبت الضرورة عن
عند فيم الأول والثالث وأوجه فيم الثاني والثالث أو

أحد ما غير معين فيم الثلاثة وعلى الثلاثة يلزم جعل القسم
ثم كل منها بدو لبداية مأخذ ولا ينافيه تعريفها بما

يقتضيه ذاته الوجود أو العدم أو لا لا ينهال قطنة وبعبارة
أخرى متحدة مع الأول ما لا المفهوم قسمًا لأن ما هو

أو معدوم ومما بدو هيان لأن خفاء المتيق وجلاءه باعتبار
ماخذ ولا ينتقض الحصر بالوجود بناء على أنه لو وجد للأول

ونقل الكلام فيهم ولو عدم تصف ما يصدق عليه نقضه لأننا
ننقل الكلام فيهم ولو عدم تصف ما يصدق عليه نقضه لأننا

لاناختار اما الشئ الاول لجعل وجوده عينه بنفسه
له وراء الوجود او الثاني ونفرد الانصاف به انما يمنع اذا كان
باللحا بان يفهم الوجود عدمه لا بالاشتغال او في محو كذا يفهم
الحسن ان ذو الحين هو السواد وكذا منهما انما لان المعدوم
اما يمنع اي ضرورة عدمه لدانته كالا شئ او ممكن غير ضرورة
الوجود والعدم والمراد معدوم ممكن فهو قيد القسم فلا يلزم
جعل القسم اعم من وجوده القسم كالتفقاء والموجود اما
واجب لثباته لا يفهم عليه دانه لوجوده لبطلانه ضرورة مستلزما
القسم بوجوه عليه بل يفهم امتناع انفساك الوجود

لم يقل الحين ذو السواد مع انه انما ينسب بالتنظير لان الكلام في الانصاف ما صدق عليه
النقيض تنبها على ان الانصاف به يستلزم الانصاف بالنقيض

اما لثباته في الكلام كالتفقاء فلا ينتقض التعريف الضمني للمعدوم الممكن جمعا
بالمعدوم وحرار عدمه لا لا ينتقض تعريف المتن منعا

لا والقسم للمعدوم ممكن

والربيع في وقت السحور
والربيع في وقت السحور
والربيع في وقت السحور

نظرا الى ذاته واما موجود ممكن لافتراده الوجود والعقد لذاته

ثم بعد التقييم بالتخزين الآتين اعلم ان الممكن الوجود

بالوجود المحمولى والالبطل المحصر بالاعدام مطلقة او مضادة

والا نسب بالتقييم الثاني تقديم الوجود على قسمين

لانه اما جرحان استنفذت محل بقوته او عرضا ان لم

يستنفذ عنه ثم الجرح وقلة لشرفه بالاستنفاء

ولكونه ذاتا لا محنة وكيفية استخدام والجملة عرضية

الممكن الوجود لا في موضوعه او محل يقين من فخر العرض

وحلية الصفة الجوهرية الحالة في الهيولى لان محلها

اي من التقييم الثاني وهو قسم الاقسام واما بالنظر الى
مطلق التقييم فيكون قسم الموجود الى الواجب الممكن
تقسما ثالثا او رابعا

فان الجوهري سابق لادبه الالهية المتحققة في هذا القسم
والمراد في المبرص الالهية المتحققة بآب ومنه لا

اي في كل
بعض الظاهر
عرضا عام
موضوعا

غير مقوم لها بل هي مقومة له ونقص جمعا بالصورة

الاعتناء

في مبدئها

المقابلة للجواهر لكونها موجودة في موضوع مع انها

من الحسنة

جواهر بناء على مذهب الفاعل بان الحاصل في الذهن

بين صورة وزعم

ما هيات الاشياء والاختلاف في الوجود والاحوال الثابتة

بينها وبينها

له فاما عند من قال انه اشباح الاشياء المخالفة

لها في اللاحية الناجبة اياها مناجبة فخصومة بها فلا

لانها اعراض خارجة قائمة بالنفس على شرح الهداية

واجيب بان المراد ما هيته اذا وجدت في الخارج لانه لا في

موضوع وان لم تجد فيه ثم ان في العرض ما هيته

ونحن على المنهج الاول انه يلزم ان يكون صورة النار الحاصلة في الذهن مقومة له
لأن النار انما هي كذا تلك وان تخلف صورة الجبل المعقولة في الذهن لم يكن
الاشباح الاشياء وان لم تكن صورة النار الحاصلة في الذهن مقومة له
ضد ما امتياز الذهن بنى في البدو والبدو في الاشياء حال غيبها وهذا اطل
وبني هذا الفرض فاشترطنا في دفع الاختلاف بيننا المتأثرة اياها انما وقع
ما عناه بقولنا ان الاختلاف في

(اراد الیقین بحدیث)

كانت في موضوع فهي اعراض ايضا واما فاة لاختلاف
الجهة او باهيته اذا وجدت في الخارج كانت فيه فلا وا
عبد الحكيم ما ند مخالفا لجعل القسم الممكن للوجود اذا لا يمكن
ان يراد به ما من شأنه ان يوجد في الخارج لان كل ممكن لك
فلا فاة في القسم بالوجود يستلزم بطلان انحصاره في
القسمين لضرورة القسم هكذا للوجود الممكن اما ان يكون

بحيث اذا وجدت في الخارج كانت لا في موضوع او يكون
موجودا في الخارج في موضوع ولكن فيه اذا وجد كالسر

المعتمد والحق ان الوجود بالفعل معتبر فيه وتفسيرهم

وقد يقال اذا اعتبرت اذا وجدت
في الوجود في نفس الموضوع
اعتبرت في نفس الموضوع ايضا
في نفس الموضوع بعد ذلك

بلا لاف
الصور البقية للعدا
فانها جوار

وتفديهم باهية اذا وجدت في الخارج للاشارة الى

عزیز میر عزیز علی بیگ
برادر بزرگوار

للأشرفه
غفر

زيادة الرجل لاخراج الواجب وان اعتبر في الجهرية

و ان اقب اليه في البيت

كونه بهذه الصفة في الوجود الخارجي لا العقل وأقول

۷ از قبیل ممکن بالموجود

فيه نظرا ما اول الفجر اذ كون النقييد لدفع قوهم

المفید بجانب العدم مرادف

أمر دة الملك بالامكان العام المحتلزة لا بطل

مفاتيح الجوهري لتعريف انتقاص

الجمرا المبتنعا = على ان الصفة تأتي مؤنثا واما

ثُمَّ نَبَا فُلَانٌ بِطُلُوعِ الْحَصْرِ فِيهَا مِنْ دُخَانٍ لِحُجُوزِ كَوْنِهَا عَمَلًا

اما ان يكن بحيث اذا وجد في الخارج لانت لا في مصنرة

اذا وجد فيه لان فيه واصنافا لثا فلا يخرج الواجب

از دود و بلا غدا از دود و بافتنه در حال الحاق
از دود و بافتنه در حال الحاق و در اول
الفتنة في الاول ففتنة في اوله و قد
الممكن المصوب اما ان يملكه الخ فم

والفرض
 تنبيه بالمدبر
 تنبيه بالمدبر
 تنبيه بالمدبر
 تنبيه بالمدبر

بفهم اذا جلد من حصل الحاصل بتجسس ابق لخروج بالمكن وهو

ممنوع واما رابعاً فلانه لا تراحم بين النكاح كالتفرغ في محله فاصل

ويكون دفع كنعن بازا باعتبار الجور الذخيرة لا تحتاج الى محل مقبول

تحتاج الى فاعل مدرك لها ضرورة ان مقبول ليتها حاصله لنا من غير

تقبل شيء مقبول لها ومن خصالها ان النقص ما ناله المحقق

الدواني ان العلم بالجوهر جوهري بالكم وهو هكذا وانما كمالها

بعد الحصول في الذخيرة لا يتقلب لا ما ذهب اليه الصدق

من انما بعدة تتقلب كيف لان الذخيرة كيفية كمالها كمالها كيف

والفرض بباطل لان الجور زاد عن اللاحية المكنة ومن عوارضها

وهو جوهري ما ناله الكلور من ان الخرجين لم يفلأ
 عن الجور هو قيد واللاحية بالمكنة او اذ هو
 بازا واصلت يوجب اللعنة ارض الثالث ذلك
 ان يقول ان القيد المكن بالجوهر لا في
 زيادة الكمال بالاحكام العام المقبول في
 السعة لا مظهر فلا يخرج به الواجب والذات
 عقبنه بالابواب الدواعي البنية على تسليم باقية

عقبنه ولو كان الذخيرة محلاً مقبولاً لما كان
 مقبولاً لا اعلم ارض فيلزم عدم امتيازها
 في القيد الذخيرة التي تصور مقبولها
 القابض وليس كذلك

فلا يخلف

انما تختلف الماهية الجوهرية بحسب صورها
والذهن بان كانت جوهرية في الجوهر او في الصورة
وعرضية في الجوهر او في الصورة
فما كان الجوهر في الجوهر كان الجوهر في الجوهر
والذهن في الجوهر كان الجوهر في الجوهر
والذهن في الصورة كان الجوهر في الصورة
والذهن في الجوهر كان الجوهر في الجوهر
والذهن في الصورة كان الجوهر في الصورة

فلا تختلف بالجوهرين الا ان يبنى على ما وجد الاشرا فيبين

القائلين بان الجوهر معين الالهية والالام تكن مجعولة بل

المجعولة وجوهها عند الشايعين فيها ما ذكرنا لاحقا

الى اعتبار الجوهر الخارج في الجوهر فكلاهما ان يكونا في جوهر

وعرضا باعتبارين فليحفظ ثم الجب هو امر اعتق

وهو جوهر محجور اي متجذرة في المادة والحل ذاتا وفلا ينف

انه غير متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف

فلا ينافي التعلق بدنيا بالتدبير والراد بالبدن الجسم مجازا بقرينة

حسب التعريف في الشرة فلا ينقطع التعريف منعاً بالتصور

لانه لو كان المراد بالبدن ما هو الخارج
المستلزم بانفسه الفلكية عتقوا
وكانت على الهيئة ما هي في الحقيقة
فما كان

اشارة الى اختلاف العاقل في وجه اليقين انه عاقل ان كان
عليه فذهب الى الاول الاشرا فيبين وعلى الاشرا فيبين
الثاني الثانيين وعلى وجهه الكليين وقد يعرض على الاول
بان الممكن ما يتبادر الى العينية والوجدان ان الماهية في حيز
هو جوهر خارج حقيقة واحدة هي جوهرية المعنى لا هو في حيز
انما في الخارج حقيقة واحدة هي جوهرية المعنى لا هو في حيز
تقع احداهما بالآخر نعم لكن يتصور انه العاقل مع الماهية
ذاتا في الخارج فكان محجورا عليها مادة واحدة
انما هي على الخلاف وليس كذلك
فقط في ملاحظتي في كتابي
في تاريخ

المتطوعون في العلم في الدنيا لا يمتنعون من العلم في الآخرة
 العلم في الدنيا لا يمتنع من العلم في الآخرة
 العلم في الدنيا لا يمتنع من العلم في الآخرة

الفلكية لعدم اطلاق البدن على كذا كذا وقد يدفع بحمل

عليه ^{على المنفعة والمصلحة} ^{لأنه لا يمتنع من العلم في الآخرة}
 الكلام على الاحتباك بحذف الجسم كحنا بقدرته في تعريف النفس

وحذف البدن فيه بقدرته ما حنا وفيه انه ان كان العا

الداوان لم يجعل المطف تقيرا لم يندفع لعدم تعلوقها
 بمجموعة الجسم والبدن والآلزم التحيز في محليها على انه لو كان

في المطفوف فيها لم يندفع ايضا او في المطفوف عليه

انتقض تعريف النفس جميعا بها او فيه في اول وفي المطفوف

في الثاني لم يكونا على وثيرة والآلزم الثلاثة وان كان

او فو انه يجبه ان عطف العام على الخاص وعكسه من

المتطوعون في العلم في الدنيا لا يمتنعون من العلم في الآخرة
 العلم في الدنيا لا يمتنع من العلم في الآخرة
 العلم في الدنيا لا يمتنع من العلم في الآخرة

ان ان المتكلم هو مجرد غير متعلق بالبدن الانسان
 والابا الجسم الفلكي وان النفس مجرد مجرد متعلق
 بالبدن كالتنفس الانسانية وبالجم كالتنفس الفلكي

بالنفس البدن بمعنى الجسم في تعريف النفس بالنسبة الى
 بالنسبة الفلكية والجسم بمعنى البدن في تعريفها
 بحمل الجسم في تعريف النفس بالانسانية في تعريفها
 بمجموعة الجسم والبدن والآلزم التحيز في محليها على انه لو كان

في المطفوف فيها لم يندفع ايضا او في المطفوف عليه
 انتقض تعريف النفس جميعا بها او فيه في اول وفي المطفوف

مع ان السبب في المادة بدو نفس
 لان السبب في تولد النفس وكذا في
 المادة فلهذا في تولد النفس
 سبب في المادة واما في تولد
 المادة فلهذا في تولد النفس
 سبب في المادة واما في تولد
 المادة فلهذا في تولد النفس

خصائص المواد انما يتم لو سمع حذف العنصر باو وهو

منه ثم ان اريد بالمجرد عن المادة عدم كونها

جزء منه ينقض التعريف بالهيولى والصدق

او عدم المقارنة للمادة فهو انتفاضه بالهيولى كماله

اقتراح الشيء بنفسه يخرج النفس فيلفظ التقييد بقوله

غير متعلق الا ان يراد بالمجرد انتفاء المقارنة الواجبة

بان لا يكون الجرم مادة ولا ملزومة لها فخرج اجزاء الجسم

والنفس الفلكية لا انسانية فهي تخرج بقوله غير متعلق

واذا انفسن وقسمت الى فلكية وانسانية وقد

وجهه هو ان ان يقول بان العاطف المحذوف والموصل متعصب
 في حكم المواد التي لم يطر اليها
 انها ليست مقارنته للمادة لانها هي نفس المادة لا شيء
 من الالات لا لا انتفاع مقارنته شيء لنفسه

لا في الزاكن

النفوس

لانها اما مادة كالمادة او غير مادة كالمادة

بعد المراسلة المقارنة من المادة

تطلق على مبدئ انوار النبات والحيران وهي جوهرية

في ذاته لا فعل لانها متعلق بالجسم تعلق التدبير

النصرف ولها قوة عاملة تسع عقلا عليها هي قوة ^{سباط} الا

والنصرف لا انتظام امر العاشد والعادية واخرى عاقلة

تدرك بها الامور التصديرة والتصديقية تسع عقلا نظريا

ولها اربع مراتب لان النفس امارات قوة استعداد ^{لها} للاول

وهو اما ضعيف فالعقل الحيواني او متوسطا فالعقل

بالملكة او قويا فالعقل بالفعل او ذات قوة كبرى فالعقل

للتفاد والاكثرا اطلاق هذه الاسماء الاربع على

النفس في هذه المراتب وتلاطفت على انفسها وعلاقي

في مباريتها والعقل بالملكة اذا كان في الغاية بما يحصل

لذلك انظر بالجدس بجم قوة قديمة واقا جسم قد

على الاخيرين مع تقدم الجزر على الكل بالطبع لشرفه

بالاتفاق عليه دونهما وكهون حيد كهو جسم جوه

مركب محجب الخارج من الهيولى والصورة الجسية وال

فالافراد الشخصية لها اجزاء غيرها كالصورة النوعية و

النوعية كافي السريد والمزاج كافي العيون واتا كهيئة

لفظا يداني بمفعلة الالة او عرب مخفف الرهيري بلشد

عشق النور في النفس الخبيثة الفصل الثاني في بيان ان التقايب منها
ومنها الهيولى والصورة واني لما شيع بعلام الله في ما على التحقيق الا اني
منا فلا

وقد القطن والناسبة ظاهرة وهي الجدر المحل الجدر
 آخر هي الصورة القوية لها وأما صورتي وهي الجدر
 لآل في جودها آخر وفي الحل بالاختصاص الثابت
 ان التعلق الخاص الذي يصير به احد التعلقين فنالنا
 لما بين البياض والجسم وينتج عليه انه ان اراد بهذا
 الاختصاص صحة حمله من طارة فلا يصدق على حلول البياض
 في الجسم وحلول الاطراف ومثل الابرة في محالها والصورة
 في الهيولى والجسم الناعم في الجسم الخبيث او حمله ولو بدلت
 دون يصدق على الهيولى بالنسبة الى الصورة والمالك

الى صاحبه والمعرض بلنبته الى عارضه والجواب
 انا نختار الشك الثاني ونقول العنبر في ذلك
 الاختصاص عدم تحقق النفط المخصوص بدون
 النفوت المخصوص وقد يجاب بان المراد بالناعت
 السبب القريب للنفوت لكن عدم تحققه في الهيكل
 والمعرض محتاج الى البيان فلم يما ذكر ان اقسام
 الجواهر خمسة ومحمد بن محمد المشائين وهم قالوا
 في وجه الحصر الجوهري ان لان في محل نصرة او محلا لفائدة
 او مركبا منها فليس والافان تعلق بالجسم تعلق

اللذ يبر والنصرف فنفس والا ففعل ولما اعترض عليه

بأنه لا استبعاد في وجود جوهر غير جسماني مركب من

جرحه بن محل احدھا فی الآخر و ليس معنا ما ينفيه غير وجهه

نَارُ وَقْدِ الْجَمِّ يَقُولُ بِالْأَسْفَلِ الْآخِرَى وَمَا يَفْعَلُ لَهُمْ

لا يقولون بالاستقرار هنا فيه انه لا بد من القول به

في انحصار النقيض الاخير في العقل لجواز كون الجده الصغير

الدبر جز العقل والنقل وجمعه آخر فلينقل به فيه ايضاً ولا يشهد

الفرد بان الله الموصى الذي تحقق وجوده بالبداهة او البرهان

فلا يفتح فيه هذه الاصلاء. يؤايم قالوا بوجوب الجح وانما

ارواح مجردة لها تصرف في الابدان مع خروجه عن النخس الآن

[illegible]

الا ان يقر بدخوله تحت العقل مع ان حصره في العشرة

ياباه واما الاشراقية فذهبوا الى ان اقسام الجوهر

اربعة العقل والنفس والكيان وهو عندهم بعد مجرد

مرصود في الخارج يسمى بعد مفطورا وتجب كونه
^{الاولى الممكنات الالهية عن ما تنبسط}

جوهر لقيامه بذاته وتوابعه الممكنات عليه وله بالحق

متوسط بين عالمي الجواهر المجردة والاجسام والجسم

وهو جوهر واحداني متخير بذاته وان الجسم ليس مركبا من

الهولي وقصرة بل الاو الى نفس الجسم من حيث قبله للصرقة

النوعية التي هي اعراض يمتاز بها الذراع الجسم والثانية

الا انه ليس التشرع منها بل بالملاحظة امر خارج ذاتنا

وبها عرضيا ^و استدل عليه بأنه لو كان موجودا فاما

بوجود الفرد فيقدم عرضا بمحلين ^{عنه} أو بوجوب مفاد ^{أنه كونه}

فلا يصح العمل ^{بأن} كل موجود في الخارج مستثنى

بداية وينتج على الأول ان الوجود امر اعتباري

فلا قدح في قيامه بمحلين وعلى الثاني انه من

الاحكام الكاذبة للوهم لا اشارية الشيخ في الاشارة

ودع الشاكرون الى وجوده مستدلين بأنه جزر الوجود ^{جزر الوجود}

في الخارج وينتج بعد تسليمه انه يجوز كونه جزر عقليا

فلا يلزمه وجود الكل وجوده ثم بعد بيان الجوهري

واقسامها وتعاريفها اعلم ان العنصر وهو

ما لا يتركب من اجزاء

المكن الموجد في موضوع باللفظ السابق واللفظ عن

تعريفه بتعريف الجوهر والراد بوجوده فيه الحلول

باللفظ المار لا التبعية في التميز لعدم شموله لاعتراض

الجزرات ومن ثم حوزوا قيام العرض بالعرض كقيام

السرعة بالحركة والنقطة بالخط وترتبانها من الامور

الاعتبارية اقسامه تسعة استقار كل منها جنس عال

والعرض عرض عام لها وهند اعليه تارة بانه لو كان جنسا لها

انما المجل جوهرا او عرضا فمفهومه اقسام لان المراد
بلفظ الموضوع المحل المقوم به ان يقع وجوده
العرض في المحل الاختصاص بالثابت
اي ان لا يتركب من اجزاء
لما هو من جنس التكملي لا يكون وهو كذلك لانه
لوجود قيام عرض باخر لزم الترتيب بل لا يخلو
لانه ليس اوله العكس وتوضيح المبرح بل لا يخلو
قيامه بالجوهري الموقوف للاعراض لان
كون اصلها قائما بالعرض والاخرى لا يكون
اول من الاخر عن قائم بغير عدم حلوله فيه وهو
محل النزاع والعكس واوله فيه ان ذلك الجواز
ياخر والاخره بالجوهري لانه قد لا يكون
سبح فكيف يكون الدليلين

لولا لاستنوع تصورها بدونه وأخرى بأن معنى العرض

ما يرضى للعرض وعروض الشيء للشيء إنما يكون بعد

تحقق حقيقته فلا يكون ذاتيا وقيل الأقرب أن يقال

لأنه يجعل لنا عدم العرض على كونه ذاتيا أقول ^{بمعنى} يتجه

على الأول منع اللازمه مستندا بجزاز التوفيق الخاصة

وصدها وعلى الثاني أنه إنما يتقدم خروج العرض

~~العرض عن المحل لا ضرورة~~ إقامه وعلى

الثالث أنه لا يلزم من عدم الإطلاق على ذاته الإطلاق

على العرضية تامل لأنه ^{المتألف} ورسوم ناقصا

ووجهه أن المسمى يكون عرضيا لإقامه بل يمكننا عند لان
فاد الدليل عزف مستلزم لفناء الدعوى لكونه
لأن ما دام
منه اللام على سبيل عهد ولام

بعض يقبل القصة الوهمية للآلة وقد يضربا يقبل
 بعضهما بعضا فخرشي غير شئ

المساواة واللامساواة وفيه انه دورى لان المساواة

هو الاتفاق في اللزوم الا ان يقرب المراد بالساواة معناها

اللفظ اذا نهى لا يحتاج الى التعريف لانه لا مراد بالحق

و هو قسمان لانه ان لم يكن لاجزائه حذر تركه وهو ما يكون

نسبته الى الجزين بالسوية بـالاختصاص واحدما

لأن النقطة بالنسبة إلى جزئي الخط لهما اعتبارهما

خاتمة او بداية لها او نهاية لاحد مما وبداية للآخر

فمن فصل وهو البدل فقط لأن حقيقة المنفصل

مؤقت منه فقد كان احدهما لا ينبغي ان يأتى بالذات فبانضمام
غير العدن بما يجتمع من العدوات بالذات فبانضمام
والثانية كل ما يجتمع منها حقيقة المنفصل ينتج الاول
والثانية الى قولنا حقيقة الذوات الى الثانية ينتج الثاني
والبعض الاول الى الثانية ينتج الثاني
والثانية الى قولنا حقيقة المنفصل ينتج الاول
والثانية الى قولنا حقيقة المنفصل ينتج الاول

المنفصل ما يجتمع الوجدات بالذات ولا معنى للبعد

سواء كان المؤلف صنفاً لا من مراتب الأعداد ولا من كل مرتبة

منها نوع حقيقى من ارضه سائرها بآثارها والنوع
 مركب من نوعين

[illegible]

الحق لا يكون جزأً آخر على أنه يلزم الترجيح بلا مرجح

او الاستغناء عن الداني وكون الشيء ذاتا قايما في عشرة

و فرستاد همه را مردی

مثلاً لكن الحصار والعدو فينا نأتم لمريم عبد الواحد دكا والا

فصل في الحد المشترك يجب كونه بحيث اذا ضم الى احد العنصرين

لم يزد به أصلاً وإذا فصل عنه لم ينقص منه شيئاً فليعلم

مخالفته بالنزول لغير الحد والآلان التقيم اليه

تقيا الثلثة وثلاثة الرحمه وهكذا في ما تهم من

ان النقطة جزء الخط وجزء السطح وجزء الجسم

التعليق ما مئة لأنها اعراض لها والكم المتصل ايضا ^{كما}
قالت مجتمعة اجزاء في الوجود وجزء القدر وانما ثلثة ^{لظن الكم}

الاول الخط مقدار انقسم في جهة نقطه والثاني السطح ^{نقطة} ما انقسم

في جهتين نقطه والثالث الثخن او العمق والجسم ^{نقطة} التعليق

وهو ينقسم الجهات الثلث او غير قارة بخلافه وجزء الزمان

فقط عند القائلين بانه مقدار حركة محدب المحرك وقيل هو

الفلك الاكظم لانه محيط بالكل والزمان كل وقيل حركتها

لانها غير تارة كالزمان ونتيجة على الاول ان الاحاطين مختلفان

وعلى الثاني ان الحركة توصف بالسرعة والبطء بخلافه وعليها

ان الاستدلال بمضامين من الشك الثاني وقيل

الرد

وقيل جده محجوب لا يقبل العدد لذاته لانه لو وقع لنا

ان كان الثاني عيني الاول والا ندم انتهى

في من مان فيلزم وجوده حال عدمه ويمتنع بانه ان اراد

بالطرف الزمان الموجود فممنوع او الوجود مفيد

كما في تحقيقه في الدعوى

مفيد وتعارض بانه لو وجد للكان في زمان فان كان

عيني الاول يلزم طرفية لنفسه والايتم وعلى المذهب

الثالث ليس من الكم فضلا عن المتصل حذا والتكلم

انكروا الكم وقالوا الفخار جده محجوب او اقصور عليه

والعدد امر اعتباري والزمان وهو في ذكره لا كلام طر

ولكي يبد جعل العدد والعدد متغايرين بالاعتبار

فقط ويؤيد صحة قوله على المعلوم ومطابقة وتبع الفراع

من الكم الذي هو صريح وجواب المقولات النبوية والعم

وجواب الكيف لشموله المجاز بخلاف الكيف شرعي فيه

وقال واذا كلف ورسم ناقصا بعض لا يقبل

لأنه قسمة ولأنه وقديم المراد بالنسبة توقف

نصه على نص غيره فينتقض جمعا بالكيفية المركبة

لتوقف نصه على نصها جازها وبالكيفية الكسبة

بالحدا والرسم لتوقفها عليه والجواب إن المراد بالغير

الامر الخارج لتباره والتوقف عدم إمكان النص بدونه

والكيفية المكتسبة ما كان حصولها بالبداية والاعتراض

بأن العرض المتوقف يقتصر على عصر الموضوع مأخوذ

في تعريفه فكيف لا يقبل نسبة وقد فرغ بان المتوقف منهما

العرض والكيف ماضية ولا يلزم من توقف الأول

توقف الثاني وهو بالاعتراض على أربعة أقسام لا ندركها

بهيئة محسوسة فان كانت مرسخة فانفعالات

كحلاوة العسل والافانفعالات كحمرة الخجل والاحسان

او بالذائقة او الباصرة لأمور او اللامسة كبرودة الماء

او السامعة كالصوت او الشامة كالواحدة او

ان لا يلزم من توقف العلم مفهوما على اعتبار قسود توقف العلم عليه لان
انما هو ما يميز به حيث انه محقق وجوبه في خبرات فذكر العلم
لا وجه ان مفهوم العلم منطبق عليه ومعتبر فيه في نسبة مرسخة

كسيتة نفسانية مختصة بذوات الانفس الحيوانية

ولا ينقص بحر العلم والحقيقة ما هو ثابت للواجب بالاثبات

الاختصاص انما بالنسبة الى الجار اولان الثابت

له تعقيب يندرج تحت احدى المقولات وهو ان لم يكن

من نسخة فحالة لا اول الكتابة والافلكة والكتابة اذا

استحكمت في موضوعها بحيث يتغير من والها عنه او غير ^{خلاف}

بينها قد يكون بالفاض او هيئة استعداد من جنس ^{بمعناها لا بالكتابة}

الاستعداد فالتبعية للبالغة او للجزء الوظيفية كما في اجزى ^{بمعناها في الملك لا في غيره}

فهي استعداد وتغير لعدم التأثير الظاهر لعدم التأثير بالصلابة

وحي الكيفية الاستعدادية لعدم التأثير في القوة
واللاضعف أو استعداد شديد للانفعال والتأثر
كاللبن وكهده حتى الضعف واللاقوة ولا يبعد
مرجع الضدين إلى الصلابة واللين حتى ينبغي أن لا يرا
الشبه أو تحمل على معنى الإطلاق وفي التمثيل إشارة
إلى أن الحق ما ذهب إليه الإمام من انه من الكيفيات
الاستعدادية لا الكيفيات ^{الملموسة} المحسوسة كما قال به غيره
لأن في الجسم اللين ثلثة امد الحركة الحاصلة في سطحه
وشكل التغير للفان لحدوثها واستعدادها لغيرها

والأولان ليا بلين لادراهما بالبصر بخلاف اللين فتأخر
 الثالث وفي القلب اربعة عدم الانفاذ والشكل الباق
 على حاله وهو الكيفيات المختصة بالكليات والمقارن
 المحسوسة باللمس وكيفية صلابة لوجود المقارن بدورها
 في الهواء الذر في الزق المنفوخ فيه فتعين له النوع
 وهو الاستعداد الشديد نحو الانفجار وهذه النكتة
 لان التمثيل بها اولى من التمثيل بالمصاحبة والمرافقة
 او هيئة مختصة بالكليات فتصله لا انتفاء للخطا
 النقص للسطح او منفصلة الفردية للثلاثة والاولى

والاولى ان يذكرها المصنف وما يقم من انها مراجعة

الى الكيفيات المحسوسة بالبصر ففيه انه ان اريد

انها مبصرة بلا واسطة في العروض سواء وجدت الدالة

في الشبث كما في اللون ام لا كما في الصنعة فمنه كيف

والووية المتعلقة باللون اولاً وبالذات متعلقة بها

ثانياً وبالعرض او مبصرة بها ففيه انه يتلزم ان

الايين تحت الكيف فلا يكون جنساً على ان لا

بين كونها مختصة بالكم وكونها محسوسة ومما قاله جميع

مه انه يرد على القول بعدم الشك في لزوم جنسين

فان طامنتها من بلا واسطة في العروض وان كان الصنعة واسطة في
شبهت الووية اللون
كما يشهد بالاشياء كالسنة الواحدة في عرض الحركة لا يبين في الارض
لها اولاً ولا اخر
مربوب

لا الصنعة واللو
سواء في العروض
الواحدة في عرض
وهي الواحدة في
شبهت الووية
رسم في العروض
اذ لا تعلق الووية
اولاً به ثم باللون

في عرضها عليه
الووية من الاول
والاخر

لان انما يجمع
والاخر في
والكم

فلا يميز كونها
مختصة بالكم

وفرنبة الحقيقة واحدة إلا ان يقر ان الاقسام الاربعة

ليست اجناس متوسطة والكيف ليس جنسا عاليا صندف بان يرضى
اي فريده الامور حيث انها مع الكيفيات المتوسطة بالكمية وسد صفة تحت الكيفيات غير المتوسطة
الغاير للاعتبار كاف على ان يكون الثانية غير لازمة الكيف

لجواز ان يرد بالعالي في كلامهم ما لا جنس فقه فحده جنس

اولا خلافا للمناطق قد تبر وبعد الفراغ من الكيف

شرع في الاعراض النسبية والمثلون انكروها والآلات

ولما قدمه وقال واقما ابن وقته وبانه الحصول

في الحديث وقالوا ان اعتبار حصول جوهر باعتبار آخر

فان امكن تخلل ثالث بينهما فانفراق والا فاجتماع

عن الجنس المذكور جنس
في جنس فترقه ولا تفت
فتا بلة العالي به مناهها
ان العالي تحت جنس وحي لا تيم
ما قصده عبيد من كون الاقسام
الاربعة انواعا متوسطة
بغير وجه صحيح
فم رتبة واحدة
منه ان تلك الادلة ضعيفة لا يثبت من انهم كثيرا ما يقابلون العالي
بالفقر وانما يوافق من الدعوى الاول في ان تلك الاقسام لو كانت اجناسا
سافلة اندفع الجواز وليس كل واحد من تلك الاقسام لو كان جنسا سافلا
والاقسام اندفع الجواز وليس كل واحد من تلك الاقسام لو كان جنسا سافلا
حقيقيتين في مرتبة رتبة واحدة لو جعلت في اقسام اخرى وهو لازم
اصنافا او انداعا اعتبارية واحدة لو جعلت في اقسام اخرى وهو لازم
فيها صحتها الى القيد والمقيد
في التعيين متوسطة والكيف
عنه تستجيب
القديم للحصر بالنظر الى ما في الكناز ولا اهتمام بالنظر الى غيره فلا ينقضي
الحصر لجواز كونه لكثرة جباضة الاين
ان بهذا الطريق لا بهذا التفسير فلا يرد ان هذا التفسير قد ذكر لا في
المفسر بالفتح في التفسير

وان لم يعتبر فان كان صبرنا بحصوله في ذلك

الحيز فكننا او في اخر فحركة ولا يخفى ان تسمية الحيز

المقيد بامرا فنزاعا اصطلاحية فما يقم انه من

مفردات الاضافة لا اخرة والتضاييق ان افتراق

نريد عن عمرو ^{شلا} وعكسه فقيه انه اذا كان اسما له

فكيف يكون منها نعم تلك الاضافة معناه اللفظ

ولان الاصطلاح في هذا من شتبا بالضرورة باللائم

وتسوية الاجتماع وقالت الحكماء خوصية محصل

للتعبد بحصوله في الملائكة الحقيقي بان لا يزيد ونحوه

نكتة صال الحقيق ونزيف غير على طريقة الاحتياط من

لكون زيد في الفليم وقره والامام بانه لا دليل على غير

الحصول لانها ان لم تكن نسبة لزم كون الاين كما او كيفا

والا فلك النب انما هو الى المكان بالحصول فيه

واما متى وهو الحصول او هيئته فحصل للشيء بحصوله

ان لا يزيد على اثنى اربعة

في الزمان حقيقيا كاليدوم للصوم او لا كالشهر

للخسوف فهو كالاين فسمان لانه ان لم يفضل

الزمان عليه فيضيه والافغير والفرق بين حقيقيين

ان الزمان الحقيقي الواحد يقبل الشك بين كثيرين

بخلاف المكان ولم يقل ان الان لا يستلزم وجود

*لا حاجة عليه مع هذا ما سلف
بأنه في غرض العاطف والمعطوف
مسكوك*

الآن

١١٧
الآن لا امتناع وقد صح الشيء في غير الوجود وهو
معدوم لأن طرف الشيء لا يتحقق إلا بعد انقضاء

والنقطة والزمان ينقسم بالعدم فقط وموضوعنا

يظهر أنه لا وجود له عند المتكلمين لعدم قوله

بوجود الزمان وإضافته وهو النية المتكررة

في التعقل أي العقول بالقياس إلى الآخر مقولة

بالقياس إلى الأول كالدالية والدالية وتسمى

هذه النية مضاعفاً حقيقة أيضاً والركب منه

ومن معروضه كالدال مع الدالية وكذا المعروض

وحكم مضافا مشددا والنبتان المذكوران قد تباثلا

فيتحدان في الاسم كتمام الماهية كالأخوة والتباين

والتساوي وقد يتجانسا فيختلفان فيها كالألوان

والبنوة والعمر والخصوص وتعرف الأضافات للمعنى

نحو الجهل اقبح من الغنى والصدق واجبالا وله اولاد

كالآبوة والاقبال للجد والكم وإمامك ويقا

له حجة ايفم وهي حالة تحصل للشيء بسبب ما يحيط به

احاطة تامة كالأهاب ان ناقصة كما في العوامه والنام

يقول او ببعضه وتفسيره ينسب الشيء الى ما يحيط به

ثم ان المحيط اعم

فيقول ويقع في الجدة
فلا يحتاج الى القول بان
اللام في الحكاية لا في الحكمي لما ورد
عليه من مخالفة اعم هذه المقولة
سائر المقولات

لان الملك ليس عين النسبة بل هي
حاصلة للشيء بسبب النسبة

ثم ان المحيط اعم

اعلم ان يكون امر الطبيعى ذاتيا كالاهاب للهرة
 مثلا او الطبيعى وعرضيا كالشباب للانسان
 وصفه اى والحال ان المحيطة ينتقل بانتقاله اى
 الشيء المماثل ووصيفة الضارح للامتداد فيخرج
 به الاين التعلق بالمكان فانه وان كانت حالة
 تحصل للشيء بسبب ما يحيط به الا ان المكان لا
 ينتقل بانتقال المكان اما اذا كان بعدا فظم واما
 اذا كان سطحيا فلانه وان انتقل بانتقاله في الزق
 المنفوخ اذا سكن تحت الماء ثم خلا الا انه لا يصح

فانه لا يخرج من محيطه لان المكان
 لا يخرج من محيطه واما اذا كان سطحيا

هذا القبيل بل يكن كيفا او ضعا او اضافة او غير

ذلك من الاعراض واما وضع وهو هيئة

فرض الهيئة جها او لا وليس المراد به الجسم والا فان

اريد به الجسم الطبيعي خرج الوضع الثابت للمقادير
(اعني الخط والسطح)

او الجسم مطم ولو تعلما خرج وضع ماعد الجسم

التعليق المقادير وما يقع مطانه لو لم يرد الجسم

انتقض التعريف ضعا بالشكل الذي هو من مقولة

الكيفية فيه انه لا ملاحظة في الشكل للاجزاء ولا
نسبة بينه وبين غيره

لنتها **الامر** الخارجية عنها فنخرج

يَا رَسُولَ اللَّهِ رَوْحِي فَادِرْ لِقَبْرَانِ تَسَاكُنُهُ فِيهِ الْعَفَا فِيهِ الْجَنَّةُ وَالْجَهَنَّمُ

١٢٤

فَيُخْرِجُ بِقَوْلِهِ نَسَبُ نَسَبَتِهِ كَأَنَّهُ الْبَارِئُ أَوْ نَسَبُهُ
أَجْرَانَهُ كَأَنَّهُ الْمُرَكَّبَاتُ إِلَى الْأَمْرِ الْخَارِجَةِ عَنْهُ
كَوَقْعِهِ بِبَعْضِ نَحْوِ السَّمَاءِ وَآخِرُهَا الْأَرْضُ وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ
بِنَسَبِهِ بِالْإِشْقِ الثَّانِي يُخْرِجُ وَضْعَ الْأَجْزَالِ أَوْ كَمَنْعِ
الْخَلْوِ وَلَيْسَ بِمَنْعِ الْوَاوِ وَالْوَاوِ الْأَصْلُ وَالْأَلَا أَنْتَقَضَ التَّوْفِ
جَمَاعًا بِوَضْعِ مَرْكَزِ الْعَالَمِ الْحَاصِلِ بِنَسَبِهِ إِلَى الْأَمْرِ
الْخَارِجَةِ فَقَدْ وَبَّوَضَّ الْفَلَكَ الْأَطْلَسَ الْحَاصِلِ
إِلَى الْأَمْرِ الدَّخْلَةِ فَقَدْ وَلَا يَنَاقِي هَذَا جَعْلُهَا الرُّضْعَ
حَسْبُهُ مَعْلُومَةٌ لِلنَّسَبَيْنِ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ بِأَنْزِلِهِ

هَذَا النِّقْضُ مِنْ عَيْنِ الْمَرَادِ الثَّانِيَةِ لِنَسَبِهِ لِفَلَكَ وَفِي الْخُرُوجِ مِنَ الْكَلَامِ وَالظُّرُوفِ
فِي الظُّرُوفِ كَمَا أَنَّ الْمَصْدُوقَ قَوْلُنَا الدَّخْلَةِ وَقَوْلُهُ نَسَبُهُ بِبَعْضِ نَحْوِ السَّمَاءِ وَآخِرُهَا الْأَرْضُ وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ
وَلَا يَنَاقِي هَذَا جَعْلُهَا الرُّضْعَ

ولا يبعد القدر بان اطلاق الوضع على حالتهما
 بالترتيب اللقطة فيكون الغرض والسبب نسبة بعض اجزائه
 الى بعض بالقرب والبعد والمجازاة كالقيام ^{والمقتضى}
 فانها وضعتان متغايرتان لا ضلالتة في نسبة الاجزائين
 الى الداخل والخارج وانما اعتبر في ماهية الوضع نسبة
 الى الخارج ايضا لتلايكن القياس بينه متكاسما
 لان القائم اذا قل بجهت لا ينفيد النسبة فيما بين اجزاء
 لانت الهيئة المطلقة لتلك النسبة باقية لشخص ^{القول} ^{او}
 بالاجزاء الثمانية في الضيق في الاجزاء العشرة ^{الانتكاس} فيه في
 متدفق ما بينهما راجعة الى النسبة الى الخارج

الى النسبة الخارج لان التسمية عبارة عن القرب الى

المركز والبعده المحيط والفرقية بالعكس واخرى

على دليل اعتبار النسبة الى الخارج بان اللازم منه اشتراكها

في معنى الوضع الذي هو جيبها كما في افتراقها بالفصل

الحاصل من النسبة الخارجية واجيب بان الجنس وكفصل

متحدان ومن اوجعلا فلا يتصور مقارنة حصته

من الجنس لفصل ثم مفارقة بها الى فصل اخر فليزمن عنها

النسبتين في الوضع ثم الاوضاع قد يتخالف بالتدفع

كوضع القياس والاشياء قد لا يتخالف به

انما اذا تحققا معا في وضع فان تخصص في الخارج كالقيام المخصص او تنوع فائدة
المحطة المخصصة من الجنس عن الفصل الذي حصله التمام وانقائه الفصل
الذي حصله الانسكا من المخصص للزوم انقلاب الماهية كالتحولات في
فصلها خلافا اذا اعتبرت النسبة الى الامور الخارجية فاما التمام والانسكا
المخصصين يكونان مختلفين بالجنس

كما وضاع التمكن حين انقلاب سطوحه وتكون

بالجميع كالقيام وبجلاله كالانكاس ويكون فيه
تضاد كما فيها وشدة وضعف اذا شئ قد يلى شد

انتصبا او انحناء **الحل** ان المنكابين

قالوا لا وجه للعدا بين من الاعراف الشبية

وهي تدلوا عليه بان من له وجد في الخارج للكان

كاننا في زمان فله من ونقل الكلام اليه وهم جرا

فيسموا الاضافة له وجبت فيه الحلة في محل والحلول

اضافة بين الى والحل ولها حل اخر فيسلسل

والوضع والملك والفعل والافتعال لدرجته فيه
 للكانت ذات وضع وملك وفعل والافتعال فننقل
 الكلام اليها فيسلسل واجب في الاضافة بان الكلام
 من الدليل امتناع وجود كل فرد من افرادها وهذا
 سلب الكل وهذا يقتض السلب لكل الذي هو
 طحاكم فلا تقيد به والذي يظهر لي ان هذا الجواب
 جار في الكل وان يمكن الجواب فيه بان الدليل جار في
 الاين مع قولكم بوجوده وفي الفعل والافتعال رايه
 انما يلزم تلك لدرجته فيها الى فاعل وحذف لا

وقيل لا وجود لها بين القولين في الخارج والا فمقتضى كلامنا الى ان
 له تاثير اخر فمقتضى امتناع كونها تترفع عن الارض لو كان من الامور الخارجية
 فيلزم ترتيب امور لا نهاية لها ويستلزم وجوب بانها لا يلزم لو كان
 كل تاثير واجاد حتى الابداع الذي لا يكون في الزمان
 مع قبيل ان يفضل وكل ما تترفع عن الارض
 مع قبيل ان يفضل وهو فعل وهو فعل
 مع قبيل ان يفضل وهو فعل وهو فعل
 مع قبيل ان يفضل وهو فعل وهو فعل

الرفل وانفسا نند رجبتين وهدوم لوجوب انتهاء

ما بالعض الى بالذات وانت خبير بان فسا الدليل

لكونه ملذو واللذو وجاز ان يكون اخذ الاستلزام

فسادها ثم بعد تفصيل الجود والعض باقسامها

اعلم ان المقولات الالائي كل منها جنس

العشرة المذكورة فالللام من قبيل والاك العبد

ولا يبعد جعل العشرة صفتها على معنى ان الامور
المقولات العشرة

يمكن ان تطلق عليها هذا التركيب التصغيري من قطع

النظرية ملاحظة المفرد اللفظي مع ان الامور

في ان يعرف المنة لانه
الى ان الصفات الموضحة بالامر
ام محقق لا شك فيه

ان الامور التي تسمى به اذ لم يعلم التسمية (هي) مجموع

مجموع هذه الامور ويزيفه انه يتبادر منه

انه اذا كان الجوهر عرضا عما يخلو على امر

اخر غيرهما مع ان الطائفتين المقولات الاربعه

عشر تا على الاول الجوهر والثاني الكم والثالث

الكيف والرابع الالف والخامس المتع والسادس

الاضافه والثامن الفعل والتاسع الانفعال

والعاشر الوضع وانما تكون منحصره فيها اذا لم يكن

لجوهر عرضا عما لا قسمها الخيه لا العرف اما

لان مل السابغ على التوضيف لهذا الامور التي يطلق عليها هذا المركب التوضيف
اي ان المقولات الخمسة هي مجموع هذه الامور فليست هذه المقولات الخمسة هي
يطلق لفظ المقولات الخمسة لما تسمى الامور في كل حال وكل وقت ومع ذلك
الجوهر عرضا عما لا قسمها الخيه لا العرف اما لا يطلق لفظ المقولات الاربعه عشر
لا يطلق عليها الا لفظ المقولات الاربعه عشر فوفق

وهي انما تكون بناء على ان كل واحد من هذه المقولات
التي هي المقولات الخمسة هي مجموع هذه الامور فليست هذه المقولات الخمسة هي
يطلق لفظ المقولات الخمسة لما تسمى الامور في كل حال وكل وقت ومع ذلك
الجوهر عرضا عما لا قسمها الخيه لا العرف اما لا يطلق لفظ المقولات الاربعه عشر
لا يطلق عليها الا لفظ المقولات الاربعه عشر فوفق

اي لما ان العرض عرض عام لا تساعها النعة اذ لو لم يجد
عرضا عامها لما كان كل منها مقولة على وجه فلتصعد
المقدلات الى اربعة عشر وتبدل على عرضيه بانه
لما كان عرضا لها لما كان كل منها مركبا من الجنس وفصل
والثاني باطل لان النقص منها تعقل الماهية البسيطة
الحالة فيها فلا تكون مركبة لان مقام الى ان مقام المحل
وقد يمنع بانه انما يتم لما كان التركيب الذم من الجنس
الفصل مستلزا للتركيب الخارج من النقص والعرض وهو ممكن
ويستلزم بانها تعقل الماهية المركبة فلا تكون بسيطة لانها قسم
حالتها

اي لان النفس التي هي قسم من الجواهر البسيطة لا يكون قسمها الماهية
البسيطة وبسطة المقول المحال فما تستلزم بسطة المحل العاقل
واذا كانت النفس بسيطة يكون اقسامها اقسام الجواهر البسيطة
الاولى

ويجبه على الثاني ان تصور المركب تدريجياً فيجب

ان لا يجمع اجزائه في التصور على الاول ان التغيرات
 بين الاربعه اعتبار فليس لا يتلزم التركيب
من الحس والصوره والصوره

الخارج ثم لو قيل ينبغي العلم الطبيعي في الخارج لاجبه

لكذا لا يقوله المانع والاما عند الهيدرو والفسوف

مع اقام الجوهر بقى انه يرد انه انما يصح لو كان الحلال

سواء ينال لا يجوز كونه جوارياً فلا يكون الجوهر ضاعاً

بل يكون جنساً عالياً فيكون هو مقوله واحد جنساً

لا فساد للجنس كما في العود الثقة ثم انه ينبغي

ان يريد ولم يكن الوجه جبا الوجه والرض فيكون

مقولة واحدة ^{مصدر} ولا العرض جبا الوجه فيكونان

مقولين ^{مصدر عرض} ولا العرض جبا الوجه عرضا ^{مصدر} فيكون

المقولات ستة ^{مصدر} ولا الكنية جبا المقولات النبوية فيكون ^{مصدر}

المقولات اربعة ^{مصدر} ولم يكن ما نحنها انرا حقيقته

فيكون لكل جبا عرض الا االيا ولم يكن المقولات ثنتي

عشرة ^{مصدر} المقولات ^{مصدر} واحدة

عشرة بجمل النقطة والوجه منها لتوقف الدعوى

على كل من المذكورات وهو ممدوح وقد استدل

عليها بان الوجه مقول بالشك على الجواب ^{معرض} والا

فملا رايه
 وبنما رايه
 فملا رايه
 وبنما رايه
 فملا رايه
 وبنما رايه
 فملا رايه
 وبنما رايه
 فملا رايه
 وبنما رايه

وَيَعْقِلُ لِمَنْهَا مَعَ الشُّكِّ فِي جُودِهِ فَلَيْسَ بِمُحْسِنٍ

لها وبأن الفخر من الجواهرات الشريفة وحقائقه

فيكون داخلا في ماتحتة وصفه العرض ما يعرض للموضوع

وغير هذا السبيل للشيء انما يكمل بعد تحقق حقيقته

وغير هذا السبيل للشيء انما يكون بعد تحقق حقيقته
 واما ما يستفهم من نسبة الاعراض الى النسبة فتكون نسبة
 وقرنا ما فيه واثبات النسبة للاعراض النسبية كالعرض لها

فانهم لا يتصورون بها ما تدخل النية في ذواتها

مسور الاضافة وبيان المراد بالعالى هنا ما لا جنس

فوقها لأمري فجاز أن يكون بعضها وكلها اجناساً

در لایکین قولا منجی لالا لکوت
فوقه المنیا

مفردة ونيه ضعف لانهم كثيرا ما يقابلون العالي

بالفرد وبأن المقصود حصر الأجناس العالية لا المحيط

به عقولنا من الالهيات الندرية تحت الجنس في هذه

العشرة فلا يقدح وجود النقطة والرمية ما لم يثبت
(النقطة المركزية والنقطة الطرفية والرمية والصفة والصفة والصفة)
 قول كل منهما على ما تحته قول الجنس وكون ما تحته اجناساً

وكم يثبت شيء منها لجواز قول كل منهما قولاً عرضياً

وكون ما تحتهما اشياء متفقة الحقيقة او انكاً

حقيقة وقد يجاب عنها ثارة بانها احدى واضر

بانها عند جان تحت الكيف ونتجه على الاول

انهم قالوا بوجه الصدق والشهر وصدق النقطة عندهم

وعلى الثاني انه يستلزم بطلان حصر الكيفية الاثنتا
 الاربعة لعدم اندراجها تحت شئ منها ولما كانت
 دجور انحصار المقدلات الرضائية التي هي اجناس
 عالية في النوع خفية غير مبينة اشار بقوله فانهم
 الى انها بعد اثبات الدعاء والمارة انما يتم لو ثبت
 ان هذه اجناس عالية وهو ممنوع لجواز ان يكون
 ما تحت كل اسم مختلف الحقيقة وهو عارض لها
 ولو سلم كونه ذاتيا فيجوز ان يكون واحد منها
 او اكثر ^{اعلى منه} وافلا تحت جنس اخر فيكون الدال جنسا مسلما

ان لان ما تحته اجناسنا وسانك ان كان الزاعا
 حقيقة وثبت ان ليس للعرض جنس عال سوا صانع
 ممنوع لجواز مقدرة اخرى في جنس عال مفاير لها الا ترى
 ان بعضهم عند الحركة مقدرة ببرها كذا اخر ما اردنا
 ابراره والحمد لله العليم والصلوة والسلام على الرسول
 الكريم وعلى آله وصحبه ما رامت جنة النعيم قد وافق
 اخنا ما لغت خلت من مرضنا جعلنا الله من عتقنا

بحرية سيد المرسلين سنة الف وثلاثمائة ولعة وعشرين
 ١٣٢٩ هـ

قد فرغت انا من العبد الانيم الجاني عبد الكريم ابن محمد الرضا عن
 كتابة الكتاب المسمى بذكر الصلاة في شرح المقولات للفاضل
 الكامل فريد دهره ووصيد عصره استاذنا وسيدنا الشيخ عماد
 الشهي باب القدر دهره لا زال ظلال دوا له علينا ابرارنا
 في حضوره ببلد سلمانية عرق حبيبنا صم لمة الاربعاء
 اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا ومولانا وصفي
 محمد القدسي الهاشمي واله وصحبه وعقربنا ولا اله الا
 والمسلمين امين يا رب العالمين